

ملف العدد

إسرائيل في النيل

أو تاليب دول المنابع عليها، ودفعها إلى الانسحاب من الاتفاقيات الدولية الموقعة، وفي الوقت نفسه الترتيب للحصول على حصة من مياه النيل من خلال مشاريع محددة تقام في حوض النيل، كما تسعى إسرائيل من خلال تغفلها إلى الوجود بقوة في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر، وإقامة قواعد عسكرية لها؛ حتى لا يتكرر الحصار البحري الذي حدث عام ١٩٧٣م.

ولا شك أن هذا الوجود يؤثر بقوة على الأمن القومي المصري، ومن ناحية أخرى تسعى إسرائيل إلى خلق التوترات في حوض النيل، وتشجيع حركات التمرد، وهو ما يؤدي إلى تفكيك الدول، كما هو منتظر في السودان، وهو ما يأتي بالخصم على القوة الناعمة لمصر وعلى أمنها القومي عموماً.

الباب الأول

إسرائيل وأفريقيا

ارتبط تغفل إسرائيل في أفريقيا بحاجتها إلى المياه من جهة، وأمنها القومي من جهة أخرى، ولأنها استنفذت كل مصادر المياه المتاحة لديها، فلم يعد أمامها إلا نهر النيل؛ فإما أن تحصل على نصيب مباشر من مصر

هذا الكتاب يدق ناقوس
الخطر عما يجري في حوض
النيل من تحركات إسرائيلية
تهدف إلى التأثير على حصة
مصر من المياه وعلى أمنها
القومي من خلال استراتيجية
شد الأطراف التي تنتهجها
بغرض الضغط على مصر
للحصول على حصة من مياه
النيل مباشرة،



● المؤلف: د. زبيدة عطا

● الناشر: مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م

● عدد الصفحات: ١٨٤ صفحة

● عرض: عبد المعطي ذكي إبراهيم

تركيا في ملف المياه ودأبها كان دائماً استفاد مصادر المياه من الأراضي التي تحتلها والإبقاء على المصادر داخل حدود ١٩٤٨م كمصدر احتياطي.

وإسرائيل لها مشروع جاهز (مشروع هرتزليا) للحصول على مياه النيل يتمثل في تجميع المياه المتساقطة بجوار البحر الأحمر في كل من إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان ونقلها في خطوط أنابيب إلى إسرائيل عبر البحر الأحمر، مروراً بخليج العقبة لاستصلاح صحراء النقب.

ومن المعلوم أن إسرائيل وظفت خبرتها الطويلة في الزراعة في تقديم المعونة الفنية لدول حوض النيل، والعمل على التحول من الري بالأمطار إلى الري الدائم، مما يضاعف من حاجة هذه الدول إلى نصيب من مياه النيل، وهذا كله في إطار الضغوط التي تمارسها إسرائيل على مصر للرضوخ لمطالبها في الحصول على نصيب من مياه النيل وإرغامها على مزيد من التكريع في المباحثات التي يسمونها زيفاً بمباحثات السلام، وهي في الحقيقة التصفية الأخيرة للقضية الفلسطينية فيما يسمى في علم السياسة باستراتيجية شد الأطراف والخطر في الأمر أن إسرائيل بدأت تتحول إلى استراتيجية قطع الأطراف والمتمثلة في مساندة حركات التمرد في جنوب السودان ودارفور وتشجيعها على الانفصال، والأمر قارب لحظة النهاية في جنوب السودان مع التاسع من يناير، حيث يجري الاستفتاء على تقرير المصير وكل النذر تشير إلى ترجيح خيار الانفصال الذي - إن حدث - سيؤثر بالسلب على الوضع المائي لمصر، حيث ستضاف دولة جديدة إلى دول المنبع تملك التأثير على حصة مصر، إن أرادت، في حالة

بحكم القرب الجغرافي، ولما أن تتجه نحو دول المنبع تثير التوترات، وتؤلبها ضد مصر، وتدفعها دفعاً إلى المطالبة بمراجعة الاتفاقيات، وعدم الالتزام بمبدأ الإخطار المسبق عن أية مشاريع يمكن أن تؤثر على حصة مصر، وهو ما يسمونه بالفيتو المصري، ونكاية في مصر تعرض إسرائيل المعونات والمساعدة الفنية، وتقترح المشروعات، وتقدم الدراسات، حتى أثمرت هذه السياسة عن تكتل دول المنبع الرئيسية إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وكينيا وإريتريا ضد مصر، بل إن إسرائيل ومن ورائها الدول الغربية بدأت تدعو إلى ترسيخ مبدأ تدويل المياه، كما دعا بيريز صراحة في كتابه "الشرق الأوسط الجديد".

وترافق تصاعد الدور الإسرائيلي في أفريقيا مع تراجع الدور المصري، وتوجه مصر نحو الغرب خاصة الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩م، مما دفع كثيراً من الدول الأفريقية إلى إعادة علاقاتها السياسية مع إسرائيل، أما العلاقات الاقتصادية، فقد كانت مستمرة حتى بعد حرب ١٩٦٧م، ولكن بصورة خفية، والمؤسف أن مصر لم ترصد جيداً حجم التوغل الإسرائيلي، بحيث بدا الأمر وكأنها فوجئت بمطالبة دول المنبع بمراجعة الاتفاقيات الموقعة والتهديد بالانسحاب من مبادرة حوض النيل.

والتاريخ يحدثنا أن اهتمام إسرائيل بالنيل بدأ حتى قبل أن تقوم الدولة، فهرتزل يصف مشروعه بالمشروع المائي، فحدود الدولة في رأيه حدود مائية، وهذا يفسر سعي إسرائيل المستمر للاستيلاء على الأنهار أو منابعها، فقد استولت على الجولان وعلى المياه الجوفية بالضفة الغربية، وهي تسعى لمشروع البحرين، وتتعامل مع

أسفرت مساعي إسرائيل وترتيباتها في حوض النيل عن تأليب دول المنبع ضد مصر للتأثير في حصتها الثابتة من مياه النيل، إلى جانب الدعوة إلى تدويل مياه النيل



إلى إعادتهم في يوم من الأيام إلى إثيوبيا كسادة
لبحيرة تانا، وتخيل ما يمكن أن يحدث عند ذلك
إذا ملك الأمر مواطنون إسرائيليون.

وقد وصل الاستفزاز الإسرائيلي لمصر إلى
حد إقامة المؤتمرات الأكاديمية عن النيل، وكان
إسرائيل أصبحت من دول الحوض، وهو ما لن
تتنازل عنه بمجرد حصولها على نصيب من مياه
النيل، وهي منذ زمن - وما زالت - تروج لفكرة
تدويل المياه في الشرق الأوسط، وإقرار حق
جميع الدول في الحصول على حاجتها من المياه.

ويمكن القول، إن الوجود الإسرائيلي في
أفريقيا راسخ، وكفي أن نعلم أن التجارة مع دول
جنوب الصحراء تجاوزت ٥ مليارات دولار سنوياً،
وذلك من خلال التعامل المباشر مع الحكومات،
والتي تملك علاقات وثيقة مع نخبة السياسية
إلى حد أن هذه النخب أصبحت تجاهر بمدح
الجهود الإسرائيلية في أفريقيا، وكذلك من
خلال الشركات الدولية، وذلك بخلاف تجارة
الماس في أفريقيا، والتي تسيطر عليها الشركات
الإسرائيلية.

واهتمام إسرائيل بأفريقيا ينبثق أيضاً من
ثقلها السكاني (٢٠٪) الذي يترجم إلى قوة
تصويتية في المحافل الدولية توفر لإسرائيل
شرعية دولية هي في أمس الحاجة إليها، وكفي
أن نعلم أنه من ضمن ١٢ دولة أفريقية لم يصوت

إقامة سدود على النيل الأزرق وعندها أراض
سهلية يمكن زراعتها بالماء المخزون خلف السد.

ومع الاعتراف بأن مصر كانت لها على الدوام
علاقات متميزة بالجنوب، وتقيم كثيراً من
المشروعات هناك، فإنه يجب التسليم بأن
العلاقات مع إسرائيل التي أمدت قادة التمرد
بالمال والسلاح، ووفرت لهم سبل التدريب هي
بالقطع أكثر تميزاً، كما أن هذه العلاقات تأثرت
بعد مقتل جارجنج المشبوه، والذي كان في أواخر
أيامه يميل إلى الخيار الوجودي، كما أنه من غير
المحتمل أن يتم إحياء مشروع قناة جونجلي،
والذي كان يرعاه جارجنج، والذي توقف مع بداية
العمليات العسكرية في الجنوب إلى حد تفجير
معسكر معدات القناة والصورة في الجنوب
قائمة، وهناك تصارع بين فصائل التمرد، وإن كان
هناك إجماع على الانفصال، والأصابع
الإسرائيلية تلعب بقوة هناك، والتوتر يخدم
الاستراتيجية الإسرائيلية التي تستفيد منه في
تسويق السلاح الإسرائيلي، واللعب على كل
الفرقاء بما يخدم الأهداف الإسرائيلية في المقام
الأول.

وفي سعيها لترسيخ وجودها في القرن
الأفريقي، تركب إسرائيل موجة رد الاعتبار لكل
ما هو أسود عن طريق الاحتفاء بالرموز السوداء
أمثال "جومو كينياتا" وتيلسون مانديلا، وإبراز
مجالات المشابهة بين الأفارقة المستضعفين وبينها
من خلال إعلام مضلل، ولكنه طاغي النفوذ
يستفيد بقوة من الغياب الإعلامي العربي،
ولنتأمل الزخم الإعلامي الذي رافق عملية نقل
الفلاشا والفلاشا مورا من إثيوبيا، وهم اليهود
المشكوك في يهوديتهم بقوة، إلى إسرائيل في
عملية تكلفت الملايين، ولكن برؤية مستقبلية ترنو

دول المنبع على مصر كوسيلة من وسائل الضغط عليها، ولأن مشكلة المياه أصبحت مشكلة عالمية، وهي أحد أهم أسباب الحروب، فإن هناك عشر مناطق على الأقل، منها منطقة الشرق الأوسط، مرشحة لقيام حروب فيها بسبب المياه، وذلك حسبما ورد في ورقة قدمتها المخابرات الأمريكية، ومن يدرس الحروب الإسرائيلية يجد أن أهم أسبابها السعي للحصول على مصادر جديدة للمياه، حتى قيل: إن إسرائيل تسعى على الدوام إلى جعل حدودها حدوداً مائية.

فإسرائيل تحركت إلى الأراضي اللبنانية لمحاربة المقاومة، وتدعيم وجودها عند نهر الليطاني، وحرب ١٩٦٧م وفرت لها مصادر هائلة للمياه من الضفة الغربية والجولان وقطاع غزة، وخيار الحرب القصيرة في إسرائيل هو خيار مفيد؛ لأنه يحدث نوعاً من الإجماع القومي يقضي على التوترات الداخلية، وينشط صناعة السلاح الإسرائيلي، خاصة أن إسرائيل تضمن على الدوام غطاءً دولياً، وبالتحديد أمريكياً، يقيها أية إجراءات عقابية، ولأن إسرائيل لا تريد السلام؛ لأن السلام يعني التوقف عن العدوان والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين؛ فإن "بيريز" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" ذكر صراحة أنه لا حاجة لانتظار السلام للشروع في شراكة اقتصادية شاملة بين دول الشرق الأوسط، وأن التكنولوجيا الإسرائيلية، والأيدي العاملة العربية، والموارد المائية والنفطية تمثل الأساس الراسخ لقيام هذه الشراكة، وهو يذكر في صفاقة يحسد عليها أنه لا ضرورة لإقامة نظام مائي إقليمي، وأن الاتفاقيات الثنائية كافية في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، وأن هذا ما حدث مع مصر والأردن، ويدعو في جرأة وتبجح إلى

لوزير الثقافة المصري المرشح العربي لليونسكو إلا ٣ دول أفريقية فقط.

أما أهمية أفريقيا في التجارة العالمية، فتتمثل في أن ٢٠٪ من هذه التجارة تمر أمام سواحل القرن الأفريقي في مضيق باب المندب، وتملك أفريقيا أيضاً ممرات حيوية ومواني بحرية على المحيط الهندي والأطلسي؛ مما يبرر بوضوح المطامع الإسرائيلية في أفريقيا.

الباب الثاني

إسرائيل وسيناء والنيل

عندما نتناول علاقة إسرائيل بمصر يبرز على الساحة نهر النيل، فهو مطمع لإسرائيل حتى قبل إنشائها في مشروع هرتزل لإقامة دولة في سيناء واهتمامها بالأمن المائي يمثل مطلباً ضرورياً وحيوياً له مكانته في الاستراتيجية الإسرائيلية، ويمثل عنصراً هاماً في نظرية الأمن الإسرائيلي، ويرى البعض أن حدود إسرائيل حدود مائية، وهذا يفسر شعار التقليدي لها (أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، وترى إسرائيل أن النيل يمثل حلاً لكل مشاكلها المائية بعد تفاقم أزمة المياه فيها؛ بسبب استنزاف مصادر المياه من الأرض التي احتلتها عام ١٩٤٨م، حتى قاربت تكلفة الفدان إنتاجيته - كما تدعي المصادر الإسرائيلية - ولذلك تسلك إسرائيل كل السبل للحصول على مصادر مياه جديدة كتحلية مياه البحر، مع إنكارها لهذا التوجه بسبب سياسة الغموض النووي التي تتبجحها، ولأن هذا خيار مكلف لها تنتهج السبيل الأسير، وهو محاولة الحصول على مياه النيل مباشرة من مصر، أما إذا رفضت، وهو ما حدث حتى الآن، فإنها تتجه إلى شد أطراف مصر في حوض النيل، وهو ما تفعله الآن عن طريق تأليب

ترافق تصاعد الدور الإسرائيلي في أفريقيا مع تراجع الدور المصري في القارة السمراء واتجاهها نحو الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣م، وتوقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩م



لإسرائيل يكفي أن نعلم أن معظم صادرات إسرائيل الزراعية إلى أوروبا هي من المياه المسروقة من العرب والفلسطينيين، فمنذ احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م أخذت تمنع الفلسطينيين من حفر الآبار في الضفة الغربية، وتم تحويل أكثر من ٨٣٪ من مياه الضفة إلى إسرائيل، أو إلى المستوطنات، وهذا يمثل ثلث المياه المستخدمة في إسرائيل داخل ما يسمى بالخط الأخضر.

وفي السياق نفسه، فإن إسرائيل عندما احتلت جنوب لبنان سعت إلى تحويل مجرى الأنهار التي تتبع من جبل الشيخ وروافدها إلى الأراضي الخصبة في شمال إسرائيل، حيث قامت بتحويل مجرى نهر الليطاني الذي يمر بجنوب لبنان إلى نهر الحاصباني عن طريق نفق وفر لها ما مقداره ٥٠٠ مليون متر مكعب من المياه، وكل ما حصلت عليه إسرائيل من مصادر المياه يتقدم مع حلمها التاريخي بتوصيل مياه النيل إليها، وهي تعلن بصفاقة أن ١٪ من نصيب مصر من المياه كاف بحل كل مشاكلها المائية، ولما واجهت حائط صد من مصر كان توجهها بقوة نحو أفريقيا وهو توجه قديم - كما علمنا . وفي هذا يقول رئيس وزرائها السابق "ليفي

اعتبار الشرق الأوسط إقليماً مائياً واحداً للجميع فيه أنصبه محددة، بحيث يتم نقل المياه من المناطق التي تتمتع بوفرة مائية إلى المناطق الفقيرة، ويتبرع باستعداد إسرائيل لتوظيف التكنولوجيا الإسرائيلية في تحلية المياه، ويتحدث عن مشروع إسرائيلي جاهز لتوصيل المياه من مصر عن طريق القنوات، وهو المشروع الذي تسعى إليه الصهيونية من أيام هرتزل، وصولاً إلى مهندس المياه الإسرائيلي "إليشع كالي"، والذي قدم مشروعاً متكاملأ لنقل المياه من ترعة الإسماعيلية إلى سيناء عن طريق خطوط أنابيب تمر تحت قناة السويس حتى تصل سيناء، ومنها إلى النقب لاستصلاحها، بل وصلت الصفاقة بالمفاوض الإسرائيلي إلى حد الإعلان عن خطة لحل المشكلة الفلسطينية بإعطاء مصر جزءاً من صحراء النقب مقابل موافقتها على توطين الفلسطينيين في سيناء وإقامتهم لدولتهم، ومن ثم حل مشكلة يهودية الدولة، والتخلص من العنصر العربي في الأرض المحتلة.

والمقترحات الإسرائيلية تبين مدى استهانة إسرائيل بالعقل العربي، فكيف يتنازل الصهاينة عن أرض لا يملكونها، ويريدون لنا أن نتنازل عن جزء من أرض سيناء لتوطين الفلسطينيين، ومعنى ذلك هو تصفية القضية الفلسطينية ونسيان مشكلة اللاجئين التي خلقها الاستعمار الصهيوني الاستيطاني إلى الأبد، وهم يدركون بوضوح أن مجرد موافقة مصر على هذا المقترح المستحيل يعني التزامها بتوصيل المياه إليهم، إلى سيناء، وهو حلم إسرائيل التاريخي من قديم.

الحصول على الماء إذن في إسرائيل هو خيار وجود، وهي لا تتورع في سبيل ذلك عن شن الحروب، ولإدراك فائدة الحروب بالنسبة

حتى الآن، ولقد وصل حجم النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا إلى الحد الذي لم تؤيد فيه مصر عندما تعرضت لعدوان ١٩٦٧م إلا عشر دول أفريقية من أصل ٢٨ دولة أفريقية غير عربية، بينما أيدت إسرائيل ١٦ دولة.

ومن المحزن أن الرئيس السادات (رحمه الله) كان على وشك توصيل المياه إلى إسرائيل، بحجة إيوصال الماء إلى أهلنا في القدس إذا أوقفت إسرائيل بناء المستوطنات، ولم يوقف هذا التوجه إلا رفض بيجين الربط بين توصيل الماء وإيقاف الاستيطان في القدس، إلا أن العامل الحاسم في الأمر هو الرفض الشعبي القاطع، والذي وأد الفكرة في بدايتها، ولقد وصف بعض المحللين الغربيين للسياسة المصرية تجاه أفريقيا بأنها كانت تجمع بين التهوين والتهديد بالحرب، أما الآن فإنها تجمع بين التهوين والدبلوماسية الهادئة.

الباب الثالث

إسرائيل ودول حوض النيل

السودان،

تلعب إسرائيل دوراً محورياً في محاولة تقسيم السودان وتفتيته إلى كيانات يرتبط بعضها بمصالح استراتيجية معها، كما هو الحال مع جنوب السودان، ويحكم أن السودان يمثل عمقاً استراتيجياً لمصر، فكل ما يحدث في السودان يؤثر بالضرورة على مصر، ورغم أن السودان لم يكن من دول المواجهة، ولم يعترض على علاقات إسرائيل القوية بإثيوبيا وكينيا وأوغندا؛ فإن عدم قدرة إسرائيل على إقامة علاقات مع الشمال جعلها تصف السودان في جانب الأعداء، وتشجع الحركات الانفصالية فيه؛ حتى لا يصبح السودان ظهيراً لمصر العدو الرئيسي الذي تخشاه، وتعمل

أشكول: (إن مستقبل الأجيال القادمة في إسرائيل مرتبط بقدر كبير بنشاطنا في أفريقيا)، والأصابع الإسرائيلية التي في حوض النيل تعني انشغال مصر بمشاكل فرعية تبعد طاقتها وتؤثر على أمنها المائي، بل وتؤثر بقوة على أمنها القومي، إلا أنه ينبغي العلم بأن توجه إسرائيل نحو أفريقيا له أهداف أخرى، من أهمها الوجود القوي بالبحر الأحمر، بحيث لم يعد فعلاً بحراً عربياً، كما كان، وأصبح هناك شبه فصل بين الجزء الآسيوي والجزء الأفريقي في العالم العربي، وهذا - في حد ذاته - يؤثر بشدة على أي توجه وحدوي عربي، وهذا هو السر في علاقة إسرائيل الوثيقة بإريتريا، والتي من خلال الدعم المادي والعسكري والاقتصادي لها حصلت على امتيازات هائلة تمثلت في قواعد عسكرية ترسو فيها غواصات نووية وطائرات تستطيع الطيران منها مباشرة إلى تل أبيب، علاوة على الجزر الواقعة على، أو بالقرب من، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛ وذلك لحماية تجارتها كدولة صناعية في المحيط الهندي مع دول آسيا وأفريقيا، وسعيًا لإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط من سيناء إلى البحر الأحمر.

كما قامت إسرائيل كذلك باستئجار مجموعة جزر من إريتريا، منها حالب وفاطيمة وأرخبيل دهلك، وهي جزر ذات أهمية استراتيجية في جنوب البحر الأحمر، بحيث يمكن القول: إن البحر الأحمر لم يعد - كما كان - عربياً.

كذلك، فإن علاقة إسرائيل مع إثيوبيا ظلت على الدوام علاقة استراتيجية لم تضعف مع تغير نظم الحكم فيها، وهي وراء الموقف المتشدد لإثيوبيا من مبادرة حوض النيل التي أعلنت عام ١٩٩٧م، ولم يتم التصديق عليها من دول المنبع

بدأت إسرائيل في التحول من استراتيجية شد الأطراف إلى قطع الأطراف يانارة حركات التمرد والانفصال في جنوب السودان، مما سيؤثر سلباً على نصيب مصر من المياه في حالة ترجيح خيار الانفصال



بالسلاح والعتاد كحركة "عبد الواحد نور"، وقد صعد الموقف في دارفور تلك الحركة الحقوقية المريبة التي تعهدتها الدول الغربية بحجة وجود إبادة جماعية في دارفور إلى الحد الذي أطلقت فيه حملة دولية لإنقاذ دارفور انسأقت لها مع الأسف منظمات حقوقية مصرية.

ومعلوم أن ظهور معدن اليورانيوم النفيس كان وراء التحركات الغربية المفاجئة، فأصبح الموقف في السودان شديد الخطورة، وهناك احتمالات بظهور حركات تمرد جديدة، وكل ذلك يصب في خانة تهديد الأمن القومي المصري وعدم ضمان استمرار حصة مصر من مياه النيل شريان الحياة الرئيسي لها.

إثيوبيا،

تأتي ٨٥٪ من حصة مصر في مياه النيل من إثيوبيا، وذلك من خلال ١١ نهراً تتبع من التلال الإثيوبية، وتعبّر حدودها إلى الصومال والسودان، ولأهمية إثيوبيا الجيوسياسية تتركز فيها عناصر الموساد والمستشارين الإسرائيليين، فإثيوبيا تمثل قاعدة حيوية لإسرائيل في جنوب البحر الأحمر، باعتباره ممراً مائياً مهماً. وعلاوة على ذلك، فإنها تدفن نفاياتها النووية في جزر البحر الأحمر، وإثيوبيا تمتاز بثرواتها المعدنية

له ألف حساب، ولذلك لزم لها تطبيق استراتيجية شد الأطراف ثم بترها، ولذلك كان اتصال إسرائيل بزعامات الجنوب مبكراً، ومن أيام "بن جوريون".

وبداية، أقامت إسرائيل محطات اتصال في إثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير، ثم صدر القرار الإسرائيلي بدعم حركات التمرد في الجنوب، وكان جون جارجنج هو حلقة الوصل الرئيسية، حيث قدم له كل الدعم المطلوب، وانتشرت شبكات الموساد في الجنوب، وتم تأهيل جارجنج بتلقيه دورات عسكرية بعد انتهاء دراسته في أمريكا، ثم التحق بعد ذلك بدورة عسكرية خاصة في كلية الأمن الإسرائيلي.

ومنذ بداية السبعينيات، فتحت إسرائيل بشكل رسمي معمل بوابات الدعم العسكري بالسلاح والتدريب من خلال أوغندا، وحين بدا أن حركة التمرد على وشك الخفوت عام ١٩٦٩م، نتيجة سلسلة من الضربات من الجيش السوداني بدأت إسرائيل في إشعاله من جديد ليصبح حركة دموية تشمل السودان بأسره، ثم تم الضغط على الحكومة السودانية لتوقع في النهاية اتفاقاً يسلم بحق تقرير المصير بعد فترة انتقالية لإصلاح الأوضاع في الجنوب، ثم يتم إجراء استفتاء في يناير ٢٠١١م تشير كل النذر إلى أن الجنوب سيتجه لخيار الانفصال، خاصة مع ظهور البترول في الجنوب وتنازع القيادات الجنوبية الثلاث على السلطة واختفاء خيار الوحدة الذي انتهى عملياً بمقتل جارجنج في حادث الطائرة الشهير.

والخطير في الأمر أن مخطط التقسيم مستمر مع اشتعال الموقف في دارفور، وظهور قادة للتمرد تحتضن بعضهم إسرائيل وتمدهم

عام ١٩١٣م كانت هناك ٢٠ عائلة يهودية هناك وفرت لهم بريطانيا مساحات شاسعة من الأرض لزراعتها. والتقدير الحالية تشير إلى وجود حوالي ٢٠٠٠ أسرة يهودية، وهناك معبد يهودي في نيروبي ومركز اجتماعي، ويتولى شؤون الطائفة حاخام يهودي من أمريكا، وهذه الجالية المتميزة كانت حلقة وصل بين إسرائيل وكينيا منذ قيام الدولة، حيث حافظ القادة الإسرائيليون من أيام بن جوريون وجولدا مائير على علاقات وثيقة بالنخبة الكينية، وفي مقدمتهم جومو كينيا، وكعادة إسرائيل وثقت علاقاتها بالنخبة السياسية والاقتصادية هناك؛ مما مكن الإسرائيليين من تبوأ مكانة متميزة في التجارة وأعمال الصيرفة والمشروعات الخدمية، وتحتكر الشركات الصهيونية معظم الأنشطة، من خلال عقود بلغت عام ١٩٩١م حوالي ٢٥٠ مليون دولار، وكعادة إسرائيل لجأت إلى إثارة الأهالي والمسؤولين ضد المصريين؛ بحكم أنهم يستولون على مياههم، مما جعل كينيا تقف في الموقف المضاد لمصر مع إثيوبيا، وتفتح أبوابها للمخابرات الإسرائيلية، وتشكيل محور مخابراتي لتمكين إسرائيل من تهديد الأمن المائي المصري، كما أن كينيا فتحت أبوابها لمتبردي الجنوب، حتى اتخذوا الجنوب مقراً لهم عام ١٩٩٢م، وقد وصل العداء لمصر حد إعلان وزيرة القوى المائبة الكينية أن بلادها تعتبر اتفاقية حوض النيل كأنها لم تكن.

أوغندا،

لإسرائيل وجود قوي في أوغندا إلى حد تأليبها ضد مصر وتحالفها مع إثيوبيا وكينيا على اتفاقية مياه النيل، ويوجد هناك خبراء إسرائيليون يجرون أبحاثاً لإقامة مشروعات ري يمكن أن تؤثر على حصة مصر، وقد حدث أنها

التي تخدم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وهي مقر الاتحاد الأفريقي، وبها كتلة سكانية كبيرة حوالي ٦٧ مليون نسمة، ونظراً لوجود تنوع عرقي كبير، فقد استفادت إسرائيل من ذلك في توثيق علاقاتها بالمجموعة الأمهرية التي تمثل النخبة السياسية هناك.

ومنذ حوالي ٥٠ سنة، كان يُعَيَّن مطران الكنيسة الإثيوبية من قبل بطريرك الكنيسة المصرية، وهو ما تم إلغاؤه في عهد "هيلاسلاسي"، مما أضعف بشدة النفوذ المصري هناك.

وتاريخياً، هناك اتفاقيات دولية موقعة بين مصر وإثيوبيا منذ عهد الاستعمار البريطاني، وبعد الاستقلال توجب ضرورة استئذان مصر والسودان في أية إنشاءات على النيل يمكن أن تؤثر على حصتهم المائية، وهم يسميان ذلك بالفيتو المائي، وهو ما يرفضه الإثيوبيون بقوة، خاصة مع تأليب إسرائيل للنخبة الإثيوبية، وإبداء استعدادها لإمدادهم بالخبرة الفنية لإقامة مشروعات مائية على أحواض الأنهار الإثيوبية، خاصة النيل الأزرق، والأمر امتد الآن إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث وافق البنك الدولي في عام ١٩٩٦م على تمويل إنشاء خزانين، أحدهما على النيل الأزرق والآخر على نهر أدولوش دون الحصول على موافقة مصر، وهو إخلال خطير بالاتفاقيات الدولية الموقعة معها.

كينيا،

هناك وجود تاريخي للصهاينة في كينيا عندما عرضت بريطانيا على الحركة الصهيونية إقامة وطن قومي لهم هناك، وبدأت بعض العائلات اليهودية في التوافد إلى هناك، وبحلول

تحرص إسرائيل على ترسيخ وجودها وتدعيم علاقاتها بالدول الأفريقية جنوب الصحراء لضمان تأييدها، وتوفير الشرعية الدولية لها في المحافل الدولية



لوبي قوي في البرلمان يدافع عن إسرائيل إلى
حد المطالبة بفتح سفارة لتزانيا في القدس.
إريتريا،

تقوم إريتريا، رغم أنها دولة صغيرة، لا يزيد
عدد سكانها على ثلاثة ملايين ونصف بإثارة
التوترات في منطقة حوض النيل، وتحولت إلى
أقوى حليف لإسرائيل، ومعروف أن إسرائيل
ساندت بقوة "أسياس أفورقي" في إنشاء الجبهة
الشعبية، ثم في الاستئثار بالحكم بعد طرد باقي
الجبهات السبع التي اشتركت في التحرير.

وإريتريا تحتل المرتبة الأولى في الدعم
الإسرائيلي، وكانت تمثل قاعدة عسكرية لتدعيم
تمرد الجنوب بقيادة جارانج والمعارضة السودانية،
وقد حصلت إسرائيل منها على استخدام جزيرة
دهلك، وبموجب هذه الاتفاقية تطورت القاعدة
العسكرية بها، وأصبحت قاعدة جوية وبحرية،
وهذا مكن إسرائيل من استخدام الغواصات في
القيام بالمراقبة الدائمة للطرف الجنوبي من باب
المنذب، كما أن إسرائيل تستخدم جزراً إريتريا
أخرى كمحطات مراقبة وقواعد للإمداد، كما أن
لإسرائيل قواعد في الجزء الغربي من إريتريا
تقع قرب الحدود السودانية، وتقوم الطائرات
الإسرائيلية بالطيران مباشرة بين هذه القواعد
وتل أبيب.

قد أبلغت مصر بعزمها إقامة عدد من السدود
الصغيرة، مع أن مصر أبلغتها بوضوح أنها ستؤثر
بالسلب على حصتها السنوية من مياه النيل، وقد
توتر الموقف بين البلدين إلى حد إعلان وزير
الموارد المائية أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق
يرضي جميع الأطراف؛ فإن بلاده سوف تتسحب
من اجتماعات أديس أبابا، وتعتبر الاتفاقية كأن
لم تكن، وذكر أن بلاده دولة منبع ومصب، وأنها
تعتمد بالكامل على مياه النيل بعكس كينيا التي
تعتمد على ٧٪ من احتياجاتها على النيل وتزانيا
التي تحصل على ١٥٪ من احتياجاتها منه.

تنزانيا،

تعد تنزانيا ذات موقع استراتيجي على
المحيط الهندي، فميناء دار السلام مركز
صادرات لأوغندا ورواندا وبورندي، وقد سعت
إسرائيل إلى بث الفرقة بينها وبين مصر والدول
العربية الأفريقية بإثارة موضوع الرق المؤلم
تاريخياً، واستنزاف مياه النيل من قبل مصر -
كما تدعي - إلى حد طالب شقيق الرئيس
النيريري في المجلس التشريعي عام ١٩٧٤م
بمبادلة جالون المياه بجالون النفط، وقد سبق
للرئيس النيريري أن هدد أيام عبد الناصر بفسخ
الاتفاقيات المائية ما لم يتم مراجعتها، ولكن
الوضع اختلف مع التدخلات الإسرائيلية،
والحاجة إلى مياه النيل، وأصبحت هناك فتاعة
بإقامة السدود حتى دون موافقة دول المصب،
وقد هدد وزير المياه التنزاني بمد خط أنابيب من
بحيرة فيكتوريا بطول ١٧٠ كم لتوصيلها إلى ٢٤
قرية تعاني الجفاف، وأعلن أن بلاده لا تعترف
باتفاقيات حوض النيل التي تعطي لمصر حق
الفيو المائي على أي مشروع لدولة من دول المنبع
يمكن أن يؤثر على حصصة مصر من المياه، وهناك

رواندا وبوروندي،

هي من أكثر المناطق الأفريقية توترًا، ويتنازعها الهوتو ٨٠٪ والتوتسي ٢٠٪، وقد بلغ النفوذ الإسرائيلي بها أن يطلق عليها إسرائيل منطقة البحيرات، ومعروف أنه أيام الصراع بين الهوتو والتوتسي كانت إسرائيل تبيع السلاح لطرفي الصراع.

الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا)،

وهي ثاني أكبر دول حوض النيل من حيث المساحة بعد السودان، وأكثرها سكانًا، وبها بحيرة موبوتو سيسيكو التي يمكن في حالة إقامة سد عليها زيادة حصة أوغندا والسودان، وبالتالي مصر، ومصالح إسرائيل هناك تشمل المجالات الاقتصادية من تجارة وتنقيب عن الماس ومشروعات زراعية إلى خدمات عسكرية، وهي من أكبر مصدري السلاح إليها، ورغم وقوعها تحت أنظمة ديكتاتورية معظم الوقت، فإن اللوبي الصهيوني ركز فقط على توثيق صلاته بحكام المنطقة وجني الأرباح، خاصة من تجارة الماس والسلاح.

ملاحظات ختامية

١- الكتاب يقدم صورة شاملة للتغلغل الإسرائيلي في دول حوض النيل وما تقوم به إسرائيل من تأليب لهذه الدول ضد مصر بصورة أصبحت معها تشكل أزمة حقيقية بين مصر ودول الحوض ليس من السهل حلها؛ لأن الموقف الدولي من إسرائيل ليس معارضاً على أدنى تقدير.

٢- الحركة الإسرائيلية حركة استراتيجية بدأت منذ قيام الدولة، ولها وجود فاعل ومؤثر من خلال الجاليات اليهودية والشركات الإسرائيلية والصلات الوثيقة بالنخبة السياسية، ثم في شبكة المصالح التي نسجتها إسرائيل مع

هذه الدول والإعلام الصهيوني المساند، بحيث يخسر الطرف المصري والعربي بسهولة في أي مقارنة تجري.

٣- رغم أن الكتاب يقدم صورة قاتمة لتأثير التغلغل الإسرائيلي على الوضع المائي لمصر وعلى أمنها القومي، فإنه يقر بقوة وموضوعية أجراس الخطر، خاصة أنه يقدم شهادات إسرائيلية كانت تحرص على التخفي فيما سبق، ولكنها الآن تعمل في العلن.

٤- الكتاب يفضح عقم السياسات المصرية في حوض النيل وتفاقلها عن رصد التغلغل الإسرائيلي الذي وصل إلى حد الخطر المباشر على الأمن القومي المصري، ويجعل المراقب يحار في سر إصرار مصر على خيار السلام، بل واعتباره خياراً استراتيجياً، رغم كل ما تفعله إسرائيل من تصرفات عدائية هي بالتاكيد موجهة ضد مصر وضد أمنها القومي، ويصل الأمر حد الهزل عندما نمدّها بالفاز، وعندنا أزمة طاقة وصلت إلى درجة استيراد البترول.

٥- ما ينقص الكتاب حقيقة أنه لم يقدم رؤية للخروج من هذه الأزمة الوجودية، وأسرف في تقديم كثير من التفاصيل كان يمكن الاستغناء عنها، والتركيز بدلاً من ذلك على استراتيجيات المواجهة.

٦- واضح من الصدمة التي أحدثها الكتاب أننا نفتقد إلى ما يسمى بالثقافة النيلية حول نهر النيل مصدر الحياة لمصر، ومن المثير للمرارة أن إسرائيل تقيم كثيراً من المؤتمرات عن المياه وعن النيل، ويعيش مفكروها وقادتها خطر أزمة المياه، بينما الملف بالكامل ملف نخبوي مهمل في مصر. وأختم بقول المتنبي، وكأنه يعايش واقعنا المرير:

وكم في مصر من المضحكات

ولكنه ضحك كالبعكا